الأمم المتحدة S/PV.10041

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **10041**

الخميس، 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد كانو	(سيراليون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	باكستان	السيد جادون
	بنما	السيد ألفارو دي ألبا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد بارك جونسو
	الدانمرك	السيدة لاسن
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	الصومال	السيد محمد يوسف
	الصين	السيد سون لاي
	غيانا	السيدة رودريغس – بيركيت
	فرنسا	السيد بونافون
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة ماكنوتان
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد والتز
	اليونان	السيد ستاماتيكوس

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2025/638)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة 15/10.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2025/638)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجّه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2025/638 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2025/737 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد بونافون (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أرحب بوجود ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى بيننا.

إن النص الذي نحن بصدد التصويت عليه (S/2025/737) ينص على تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى لمدة سنة إضافية. ويمثل النص تطوراً هاماً في جهود المجلس والمجتمع الدولي الرامية إلى دعم الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد أُحرِزَ بالفعل تقدم كبير على مدى الأشهر القليلة الماضية تحت سلطة الممثل الخاص للأمين العام. وبفضل مشروع القرار هذا، ستتمكن البعثة من مواصلة العمل في مجالاتها ذات الأولوية، ومنها تنظيم الانتخابات وحماية المدنيين وبسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد وتنفيذ عملية السلام.

والمهمة الملقاة على عاتق المجلس هي الاستجابة لطلب جمهورية أفريقيا الوسطى مواصلة تقديم الدعم خلال الفترة الحاسمة التي بدأت للتو وبالتالي تعزيز التقدم المحرز في السنوات الأخيرة. ويتمثل التحدي في ضمان استعادة السلام والأمن بشكل مستدام في البلد، وهو شرط أساسي للقيام لاحقا بنقل مسؤوليات حفظ السلام إلى السلطات الوطنية بشكل تدريجي ومنظم وناجح، وجعل البعثة قصة نجاح في مجال حفظ السلام.

وطوال عملية الصياغة، بذلت فرنسا قصارى جهدها لقيادة مفاوضات شاملة ومراعاة مواقف كل دولة من الدول الأعضاء. وتشكر فرنسا جميع أعضاء المجلس وترحب بالتنسيق الممتاز مع جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد أتاحت المشاركة البناءة للجميع في المناقشات إمكانية التوصل إلى نص متوازن يحظى بأكبر

قدر ممكن من التوافق. وقد فُتح طريق للسلام والتطبيع. فلنرسل إلى جمهورية أفريقيا الوسطى رسالة الدعم التي تحتاجها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، باكستان، الجزائر، جمهورية كوريا، الدانمرك، سلوفينيا، سيراليون، الصومال، الصين، غيانا، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، اليونان

المعارضون:

لا يوجد.

الممتنعون عن التصويت:

الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على 14 صوتا مؤيدا دون معارضة، مع امتناع عضو واحد عن التصويت. اعتُمد مشروع القرار بوصفه القرار 2800 (2025).

أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل سيراليون.

يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن زائدا واحد، وهم الجزائر والصومال وغيانا وبلدي، سيراليون.

ونشكر فرنسا، واضعة المسودة الأولى، على نهجها البنّاء خلال عملية التفاوض السلسة.

ترحب مجموعة 3+1 باتخاذ القرار 2800 (2025)، الذي يجدد ويمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى عملاً بالقرار 2745 (2024). ويسرنا بصفة خاصة أن المجلس يواصل إظهار الوحدة بشأن أنشطة البعثة، وهو ما يعكس التقدم الكبير الذي أُحرِزَ في الميدان خلال العام الماضي.

وتقف جمهورية أفريقيا الوسطى على منعطف حرج. فعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز في استعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد، بدعم هائل من البعثة، بما في ذلك المساعدة التي قدمتها للتغلب على التهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة، إلا أن الحالة الأمنية على طول الحدود المشتركة لا تزال هشة. وترغب مجموعة 3+1 أن تذكّر المجلس بأنه مع دخول الدورة الانتخابية مرحلة نشطة وحاسمة في ظل قيود صعبة على الموارد، حيث من المقرر إجراء الانتخابات في 28 كانون الأول/ديسمبر على أربعة مستويات، أي الانتخابات الرئاسية والتشريعية والإقليمية والبلدية، فإن النتيجة ستشكل نقطة تحول من حيث بسط سلطة الدولة وتوطيدها وترسيخ الاستقرار المؤسسي. ونود التذكير بأن الانتخابات المحلية تُجرى لأول مرة منذ أكثر من ثلاثة عقود وستمثل علامة فارقة بالنسبة للديمقراطية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وترحب مجموعة 3+1 بالجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة والتقدم المحرز في عمليات السلام ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتدعو الحكومة إلى عدم ادخار أي جهد لضمان أن تظل هذه العمليات على المسار الصحيح وشفافة وبقيادة وطنية. وفي هذا السياق، تؤكد مجموعة 3+1 من جديد أن البعثة لا تزال ضرورية لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وأن مناقشة عملية الانتقال أو إعادة التشكيل يجب أن تسترشد بالتقدم المحرز والحقائق العملية في الميدان وأن تجري بالتشاور الوثيق مع السلطات الوطنية.

ختاماً، ندرك أيضا تحديات السيولة التي تواجه الأمم المتحدة. غير أننا نواصل التأكيد على الحاجة إلى تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به للبعثة من أجل تنفيذ ولايتها بفعالية.

ولا تزال مجموعة 3+1 ثابتة في التزامها بالسلام والاستقرار واستعادة سلطة الدولة بالكامل في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتتطلع مجموعة 3+1 إلى الاستمرار في إحراز تقدم وتقف على أهبة الاستعداد لدعم حكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى في مسارهما للحفاظ على السلام.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

السيد جادون (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر باكستان فرنسا بصفتها واضعة المسودة الأولى على جهودها الجديرة بالثناء بشأن هذا القرار الهام (القرار 2800 (2025)).

وقد صوتت باكستان مؤيدة للقرار. وبوجود 400 1 من قواتنا، فإننا من أكبر المساهمين بقوات في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتُعد البعثة إحدى قصص نجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فقد أدت دورا حاسما على مدى العقد الماضي في تحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وجسدت البعثة جوهر عمليات السلام المتعددة الأبعاد من خلال نهجها المتعدد الأبعاد الذي يجمع بين المشاركة السياسية وحماية المدنيين ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والدعم الانتخابي وبسط سلطة الدولة ومساعدة المؤسسات الوطنية. كما ظل التعاون بين البعثة والسلطات المضيفة مثالياً. وتأمل باكستان أن تسترشد المناقشات المتعلقة بانتقال البعثة داخل مجلس الأمن ومع الحكومة المضيفة بالحقائق في الميدان والأولويات الوطنية وضرورة الحفاظ على المكاسب التي تحققت على مدى العقد الماضي من خلال تضحيات هائلة. وينبغي أن يظل التركيز منصبا على عملية انتقال حذرة وقائمة على الظروف، وليس المخاطرة بالانتكاس بسبب التسرع غير المبرر أو الضغوط الخارجية.

فصون السلام والأمن الدوليين هو المسؤولية الأساسية للمجلس بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ولا تزال عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الأداة الأكثر فعالية ووضوحاً المتاحة للمجلس للوفاء بتلك الولاية. وتُعد البعثة مثالاً واضحاً على نجاح عمليات حفظ السلام. ويجب استخدام هذه الأداة الحيوية بفعالية لدفع الحلول السياسية وحماية المدنيين والحفاظ على الاستقرار. ويجب أن تظل مسعى جماعيا.

السيد والتز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): تقدر الولايات المتحدة جهود فرنسا لإدراج موقفنا في هذا القرار (القرار 2800 (2025)). وللأسف، لا نعتقد أن تمديد الولاية لمدة عام واحد أو

تخفيض القوام الأقصى من القوات يعكس بدقة عدداً من أولويات المجلس أو الحالة في الميدان. ولهذا السبب، اضطررنا إلى الامتناع عن التصويت.

ونتفق على أن جمهورية أفريقيا الوسطى تمر بمرحلة محورية. فمع اقتراب الانتخابات، يقف البلد أمام محطة مهمة على طريق السلام والاستقرار والازدهار. وبناء على ذلك، اقترحت الولايات المتحدة تمديد الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى لمدة ستة أشهر، ونعتقد اعتقادا راسخا، وأنا متأكد من أن الكثيرين في المجلس يعتقدون ذلك أيضا، أن الانتخابات المقبلة مؤشر رئيسي على تنفيذ ولاية البعثة، مما يدل على التزام حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بالعمليات السياسية السلمية وقدرتها على بسط سلطة الدولة والحفاظ عليها. وترى كل من بعثتنا وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى أن الانتخابات تمثل علامة فارقة للانتقال إلى مرحلة التوطيد. وقد يعطي التمديد لمدة ستة أشهر المجلس صورة أوضح عن المهام التي ينبغي إعطاؤها الأولوية وكيفية تعديل الولاية في وقت لاحق عند دخول مرحلة توطيد البعثة، وكنا بلا شك على استعداد للتفاوض بشأن التجديد لمدة 12 شهرا شريطة استيفاء شروط معينة.

وينبغي أن ينظر المجلس دائما إلى بعثات حفظ السلام على أنها مؤقتة. ويجب أن تنهي هذه البعثات مهامها حتى يصبح وجودها غير ضروري ويجب أن يتمثل هدفنا الأسمى كمجلس في مواصلة الضغط على الأطراف لاتخاذ القرارات السياسية الصعبة لإيجاد حالة أمنية وسياسية تسمح للبعثات بالانسحاب ونقل المسؤوليات إلى الحكومات المضيفة. وينبغي أن يستعرض المجلس باستمرار تكلفة البعثات وحجمها لضمان توجيه مساهمات الدول الأعضاء بفعالية وكفاءة نحو تحقيق ذلك الهدف.

ووُضع طلبنا المتعلق بخفض الحد الأقصى لقوام القوات لتحديد الأثر التشغيلي الفعلي للبعثة في الميدان ولضمان ألا تعمل في البعثة سوى الوحدات العالية الأداء. ودافعنا بالتأكيد منذ عام 2018 عن قضية التركيز على عمليات حفظ السلام العالية الأداء، كما يتضح من الجهود التاريخية التي بذلتها الولايات المتحدة لتقديم القرار 2436 (2018) الذي أكد على الأداء والمساءلة في بعثات حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، تمشيا مع خطة الإصلاح ومبادرة الأمم المتحدة 80، فإن إجراء تخفيض أكبر كان كفيلا بدفع البعثة إلى وضع ميزانيات أكثر واقعية للتعامل مع أزمة السيولة التي تواجهها الأمم المتحدة. وتلتزم الولايات المتحدة بطبيعة الحال بدعم السلام والأمن الدوليين وكانت إلى حد بعيد أكبر مساهم مالي في البعثة طيلة فترة وجود هذه الأخيرة.

ونود أن نشدد على أن هذه الولاية تنطوي على تطورين هامين. وتخطو هذه الولاية خطوة هامة نحو كفالة تعزيز المساءلة والتخطيط لعملية الانتقال في نهاية المطاف من خلال الدعوة إلى تقديم تقرير عن تقدم البعثة ومخططها فيما يتعلق بنقل المسؤوليات إلى حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى. بالإضافة إلى ذلك، يسعدنا أن نرى المجلس يعرب عن عزمه الراسخ على مراجعة الحد الأقصى من القوات المأذون به بعد الانتهاء من الانتخابات في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ويجب أن تتكيف بعثات حفظ السلام مع الظروف في الميدان. ويجب أن نواصل، كمجلس، العمل على ضمان أن تتعاون البعثة وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل الخفض التدريجي لقوام البعثة في نهاية المطاف ونقل مسؤولياتها حسبما تسمح الظروف. ولئن كانت البعثة تؤدي دورا هاما في جمهورية أفريقيا الوسطى، تتحمل حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في نهاية المطاف المسؤولية عن ضمان إحراز تقدم نحو السلام والاستقرار والازدهار. ونشجع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على مواصلة العمل على نحو مثمر مع البعثة ونحث الحكومة والمعارضة السياسية على الدخول في حوار مفتوح وبنّاء قبل هذه الانتخابات المقبلة الحاسمة.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): صوت الاتحاد الروسي مؤيدا لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ويدل القرار الذي اتُّخذ اليوم (القرار 2800 (2025)) بوضوح على أن مجلس الأمن يدعم جهود حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لتوطيد الإنجازات الهامة على مسارات مثل الأمن ومواصلة الانتقال المستدام إلى حياة سلمية. ويسعدنا أن نلاحظ التقدم التدريجي وتطبيع الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهو ما أصبح ممكنا إلى حد كبير بفضل دعم روسيا. ونلاحظ الإسهام الكبير للبعثة في جهود حفظ السلام عموما. وأثبتت هذه البعثة، في السنوات الأخيرة بوجه خاص، في الممارسة العملية أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لا تزال أداة فريدة وفعالة في المساعدة الدولية لتسوية النزاعات المسلحة. ومن المهم الإشارة إلى أن المجلس قد أعرب عن تأييده للحفاظ على المعايير الرئيسية للقرار المنشئ للولاية، حتى على الرغم من المحاولات الشرسة التي بذلها أحد البلدان لتعديل هذه المعايير للاستجابة لأولوياته السياسية الوطنية. ونعرب عن امتناننا لمقدمي القرار على النهج البناء والمتسق المتّبَع في العمل على النص.

ويكتسي دعم البعثة الكامل للسلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى أهمية خاصة في فترة الانتخابات المقبلة. ولا شك في أن إتمام هذه المرحلة بنجاح سيطوي هذه الصفحة المأساوية من تاريخ جمهورية أفريقيا الوسطى ويمهد الطريق لتحول تركيز المساعدات الدولية، تدريجيا وعلى نحو مسؤول، نحو مجال التنمية. ونعرب عن استعدادنا لمواصلة دعم أصدقائنا في جمهورية أفريقيا الوسطى على هذا المسار الشاق ونتمنى لهم كل النجاح في الانتخابات العامة المقبلة.

السيد سون لاي (الصين) (*تكلم بالصينية*): لقد قدمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، منذ فترة بقيادة الممثلة الخاصة روغوابيزا، إسهامات كبيرة في مجالات مثل التحضيرات الانتخابية؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وتحقيق الاستقرار الحدودي؛ واللامركزية. ويمدد القرار الذي اتُّخذ قبل لحظات (القرار 2800 (2025)) ولاية البعثة لمدة عام واحد، وهو ما يتماشى مع توقعات حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وجميع قطاعات المجتمع. وسييسر إجراء الانتخابات بسلاسة على جميع الصعد ويوفر الدعم للاستقرار السياسي والسلام الداخلي في البلد. ونرحب بذلك، كما صوتنا مؤيدين للقرار. ونثني على فرنسا بصفتها القائمة على الصياغة لجهودها المبذولة خلال المشاورات.

ومع وجود العملية السياسية وعملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في منعطف حاسم، فإن تشجيع المجتمع الدولي ودعمه أمران ضروريان. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي مساعدة البلد على تعزيز الزخم الإيجابي الحالي ودعم مواصلة تنفيذ الأولويات السياساتية الرئيسية، بما في ذلك الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وخطة التنمية الوطنية، بما يسهم في تحقيق الاستقرار السياسي والإنعاش الاقتصادي في البلد.

وستواصل الصين دعم عمل الممثلة الخاصة روغوابيزا والبعثة. ونتوقع أن تنفذ البعثة التوصيات ذات الصلة المنبثقة عن الاستعراض الاستراتيجي المستقل الذي صدر العام الماضي وأن تركز مواردها المحدودة على أكثر المهام إلحاحا في البلد وأن تواصل تنفيذ ولايتها بمزيد من الفعالية بغية إرساء الأساس لعملها في المرحلة المقبلة والإسهام على النحو الواجب في تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في البلد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد نزيسيوي (جمهورية أفريقيا الوسطى) (*تكلم بالفرنسية*): أود في البداية أن أشكر سيراليون على الطريقة المثالية التي تولت بها رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر.

ترحب جمهورية أفريقيا الوسطى بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى لمدة عام واحد وتود أن تعرب عن شكرها لفرنسا على التزامها وحكمتها التي أدت إلى هذه النتيجة. كما أعرب عن امتناننا العميق لجميع أعضاء مجلس الأمن على جاهزيتهم واستعدادهم للإصغاء والمرونة التي أبدوها طوال المفاوضات.

ويأتي هذا التجديد في وقت يوجد فيه بلدنا في منعطف تاريخي في ظل تعزيز إنجازات الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وبسط سلطة الدولة تدريجيا وبصورة لا رجعة فيها والتحضير للانتخابات المحلية والعامة وتنظيمها في عامي 2025 و 2026. وأشكر جميع أعضاء المجلس على روح التوافق التي تحلوا بها فيما يتعلق بتعديل الحد الأقصى لقوام القوات. وتدعم هذه المرونة الجهود الوطنية الرامية إلى ضمان سلام دائم وعملية انتخابية سلمية وشفافة وآمنة. وإذ تدرك جمهورية أفريقيا الوسطى تمام الإدراك التحديات المتعلقة بالميزانية التي تواجه الأمم المتحدة وتمويل السلام، فإنها تأمل أن يترافق تجديد الولاية مع المساهمات المالية اللازمة لتمكين البعثة من تنفيذ ولايتها وبالتالي الاستجابة للحاجة إلى تحقيق السلام واحتياجات شعب أفريقيا الوسطى.

ولن يكون السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى مستدامًا إلا إذا استمر بناؤه على يد أبناء جمهورية أفريقيا الوسطى أنفسهم، بما يتماشى مع روح الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة.

وأحرزت الحكومة تقدما كبيرا في حل 13 جماعة مسلحة ونزع سلاحها وتسريح أفرادها وفي النشر التدريجي لقوات الدفاع والأمن، والإدارة الإقليمية والعدالة. ونقدر أيما تقدير دور البعثة، التي لا يزال دعمها المتعدد الأوجه بالغ الأهمية في هذه المرحلة من عملية تحقيق الاستقرار. وتؤكد جمهورية أفريقيا الوسطى من جديد أن وجود البعثة يندرج في إطار شراكة قائمة على احترام السيادة والتنسيق العملياتي والنقل التدريجي للمسؤوليات وفق الشروط التي حددها المجلس.

وكما ذكر فخامة الرئيس فوستين أركانج توادیرا، رئيس الجمهورية، في رسالته المؤرخة 11 تشرين الأول/أكتوبر، الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، فإن جمهورية أفريقيا الوسطى لم تعتبر قط وجود البعثة حلا دائما. ولهذا السبب، تحتفظ الحكومة برؤية واضحة، وهي تهيئة الظروف لانسحاب مسؤول ومنظم يستند إلى الواقع في الميدان. ويتطلب هذا الانتقال ضمان الأمن الكامل في جميع أنحاء الإقليم، وتعزيز القدرات الوطنية، وتقوية المؤسسات القضائية، والدعم المستمر من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف. ونرحب بالطلب المقدم إلى الأمين العام لعرض خريطة طريق في عام 2026 لنقل المهام تدريجيا إلى دولة أفريقيا الوسطى، مع تجنب انتقال متسرع قد يهدد المكاسب التي تحققت بمشقة كبيرة.

وتظل حماية المدنيين في صميم الأولويات الوطنية. ونرحب بأحكام الولاية التي تعزز الجهود الرامية إلى التصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وحماية النساء والفتيات من العنف الجنسي، ومنع تجنيد الأطفال، ومكافحة خطاب الكراهية. وستواصل جمهورية أفريقيا الوسطى جهودها، لا سيما عن طريق المحكمة الجنائية الخاصة؛ والمحاكم الوطنية؛ ولجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة، ولكن أيضا باعتبارها بلدا يناصر حملة "أثبتوا أن الأمر مهم"، وبتجديد وعدنا للأطفال مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

وتجدد جمهورية أفريقيا الوسطى التزامها بالعمل مع البعثة ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الشركاء الإقليميين والدوليين على توطيد السلام والتحضير لإجراء انتخابات سلمية، وتعزيز سلطة الدولة في جميع أنحاء الإقليم. ونمضي قدما بتواضع وتصميم، مقتنعين بأن كل خطوة إلى الأمام خطوة نحو سلام لا رجعة فيه.

رُفعت الجلسة الساعة 15/30.